معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

من حصد المكاسب؟
الرابحون والخاسرون من النمو الاقتصادي
في الاراضي الفلسطينية خلال 2006-2010

مهرين لارودي

2012

من حصد المكاسب؟ الرابحون والخاسرون من النمو الاقتصادي في الاراضي الفلسطينية خلال 2006-2010

2012

Palestine Economic Policy Research Institute (MAS)

Who Shared the Fruits of Growth in the Palestinian Economy, 2006-2010?

Mehrene Larudee

2012

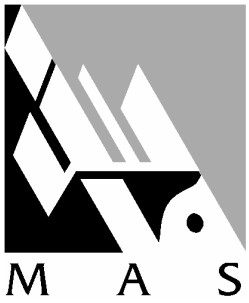

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

من حصد المكاسب؟
الرابحون والخاسرون من النمو الاقتصادي
في الاراضي الفلسطينية خلال 2006-2010

مهرين لارودي

2012

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

تأسس في القدس عام 1994 كمؤسسة مستقلة، غير ربحية متخصصة في أبحاث السياسات الاقتصادية والاجتماعية. يوجه عمل ماس من قبل مجلس أمناء يضم شخصيات مرموقة من أكاديميين ورجال أعمال من فلسطين والدول العربية.

رسالة المعهد

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، ملتزم بعمل أبحاث السياسات الاقتصادية والاجتماعية وفق أولويات التنمية في فلسطين بهدف المساعدة في صناعة السياسات الاقتصادية والاجتماعية وتعزيز المشاركة العامة في مناقشتها وصياغتها.

الأهداف الاستراتيجية

- ✧ عمل أبحاث ودراسات وفق أولويات واحتياجات صانعي القرار للمساعدة في اتخاذ قرارات ورسم سياسات مستندة للمعرفة.
- ✧ تقييم السياسات الاقتصادية والاجتماعية وتبيان تأثيرها على مختلف المستويات، وذلك لمراجعة وتصحيح السياسات المطبقة.
- ✧ توفير منبر حر للنقاش العام والديمقراطي حول قضايا السياسات الاقتصادية والاجتماعية للمهتمين وأصحاب الشأن.
- ✧ تقديم ونشر معلومات ونتائج الأبحاث الحديثة عن القضايا الاقتصادية والاجتماعية.
- ✧ تقديم الدعم الفني والمشورة المتخصصة لمؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية، والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية لدعم مشاركتهم وانخراطهم في عملية صياغة السياسات.
- ✧ تقوية القدرات والمصادر لعمل أبحاث السياسات الاقتصادية والاجتماعية في فلسطين.

مجلس الأمناء

جواد ناجي، جهاد الوزير، رجا الخالدي، رضوان شعبان، سمير حليلة (أمين الصندوق)، صبري صيدم، غانية ملحيس، غسان الخطيب (نائب الرئيس)، لانا أبو حجلة، لؤي شبانة (أمين السر)، ماجدة سالم، محمد مصطفى، نافذ الحسيني، نبيل قسيس (الرئيس)، سمير عبد الله (المدير العام).

حقوق الطبع والنشر محفوظة © 2012 معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

ص.ب. 19111، القدس وص.ب. 2426، رام الله

تلفون: 2987053/4، فاكس: 2987055، بريد إلكتروني: info@mas.ps

الصفحة الإلكترونية: www.mas.ps/

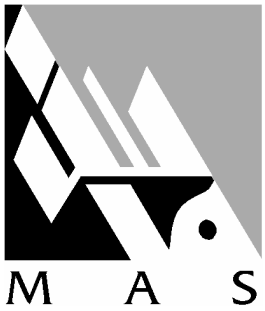

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

من حصد المكاسب؟
الرابحون والخاسرون من النمو الاقتصادي
في الاراضي الفلسطينية خلال 2006-2010

مهرين لارودي

2012

من حصد المكاسب؟ الرابحون والخاسرون من النمو الاقتصادي في الاراضي الفلسطينية خلال 2006-2010

الباحث: مهرين لارودي

المراجعة والتقييم: د. نعمان كنفاني، مدير البحوث في ماس
ستراهان سبنسر، وزارة التنمية الدولية البريطانية (DFID)
بدر روك، المستشار الاقتصادي والتجاري لدى ممثل اللجنة الرباعية

التنسيق الفني: لينا عبد الله

التمويل: تم إنجاز هذه الدراسة بدعم مشكور من قبل مركز بحوث التنمية الدولية كندا – (IDRC)

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)
القدس ورام الله
2012
حقوق الطبع والنشر محفوظة© (ماس)

ISBN 978-9950-374-23-2

تقديـــــــم

يهدف هذا البحث إلى تقصي تأثير النمو الاقتصادي الذي حققه الاقتصاد الفلسطيني خلال السنوات الأخيرة على مختلف طبقات وشرائح المجتمع في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وهو بذلك يسعى لفحص المقولات التي أدعت بأن النمو المتحقق خلال الفترة المدروسة لم يترافق مع زيادة توظيف القوى العاملة أو زيادة حصتها في الدخل القومي، وانه نمو محابي لرأس المال، رغم سياسات الحكومة المعلنة عن اهتمامها بالمناطق الريفية والبعيدة وخصوصاً المناطق والفئات المهمشة منها.

شكلت هذا الدراسة بموضوعها ونتائجها وعمقها إضافة هامة للأدب الاقتصادي المتخصص في دراسة الاقتصاد الفلسطيني. وهي تقدم إجابة موضوعية محايدة حول من استفاد ومن خسر من النمو المتحقق، كما أنها تقدم تحليلاً علمياً أصيلة يمكن لصانعي القرار والمسؤولين الاستناد إليه في بلورة سياسات اقتصادية واجتماعية حساسة تجاه عدالة توزيع نتائج النمو الاقتصادي، وشموله للشرائح والفئات والمناطق الفقيرة على وجه الخصوص.

ومع نشر هذه الدراسة أود أن أهنيء الباحثة على نجاحها في تحقيق أهداف البحث الطموحة، وفي تقديم دراسة علمية رصينة، ستشكل مرجعاً هاماً للباحثين والدراسيين للاقتصاد الفلسطيني. كما نشكر المراجعين والمناقشين للدراسة على ملاحظاتهم القيّمة التي ساعدت الباحثة في تطوير وتدقيق تحليلاتها. كما نود أن نشكر مركز البحوث للتنمية الدولية (كندا)– IDRC الذي دعم تنفيذ هذه الدراسة، وهي الأولى من بين دراسات برنامج التعاون مع المعهد للعامين (2012–2013).

د. سمير عبدالله

المديـــر العـــام

ملخص تنفيذي

مقدمة

أدى النمو الذي شهده الاقتصاد الفلسطيني في الفترة 2006–2010 إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 33%. وتحقق هذا نتيجة لأربع سنوات من النمو المرتفع نسبياً في الضفة الغربية مقابل كساد شديد الوطأة في قطاع غزة، الذي عاد وشهد بعض الانتعاش ابتداءً من العام 2010. ولكن، وعلى الرغم من الزيادة المرموقة في الناتج القومي الحقيقي، إلا أن عدداً كبيراً من الفلسطينيين ما زالوا يعتقدون بأن الانتعاش الاقتصادي في تلك السنوات ليس أكثر من مجرد وهم. ولعل السبب وراء هذا يكمن في أن المكاسب من النمو لم تتوزع بشكل متساو على جميع الفئات والمناطق، وان التحسن تركزّ بشكل خاص في مجال زيادة التشغيل وليس بالعلاقة مع ارتفاع الأجور الحقيقة كما تثبت هذه الدراسة.

ترمي الدراسة التي بين أيدينا إلى التعرف على المجموعات السكانية، والقطاعات الاقتصادية والمواقع الجغرافية الفلسطينية، التي استفادت من النمو الاقتصادي خلال 2006–2010، وتلك التي لم تستفد. وسوف تركز الدراسة بشكل خاص على ثلاثة متغيرات هي الإنتاج والتشغيل والأجور.

لا يخفى أن الإلمام الشامل بتوزع المكاسب من النمو الاقتصادي يتطلب أيضاً تحليلاً متكاملاً للتحول الذي طرأ على مؤشرات الفقر والاستهلاك وغيرها من المتغيرات في مسوح مستوى حياة الأسر. ولكن نظراً لتوفر مثل هذه التحليلات في دراسات مختلفة (أنظر على سبيل المثال المعالجة الشاملة لهذه المؤشرات في دراسة البنك الدولي (Coping with Conflict (2011) فلقد آثرنا أن نركز هنا على الإنتاج والتشغيل والأجور فقط.

توصلت الدراسة إلى ما يشبه المفارقة. إذ على الرغم من أن 108 آلاف عامل وموظف جديد تم توظيفه في الأراضي الفلسطينية المحتلة خلال الفترة (2006–2010)، إلا أن هذا لم يكن كافياً لتوفير العمل لكافة الداخلين الجدد إلى قوة العمل، ولم يكن بالتالي كافياً لتقليص معدل البطالة في الاقتصاد بشكل عام. الأسوأ من ذلك انه عند استثناء فرص العمل الجديدة للفلسطينيين في إسرائيل والمستعمرات خلال الفترة (23,600 وظيفة، أو نحو 5/1 العاملين الجدد في الاقتصاد ككل) فإن معدل البطالة في الضفة الغربية وفي الاقتصاد بشكل عام كان سيرتفع خلال السنوات الأربع. والسبب في هذا يعود بالطبع إلى النمو الحاد في عدد الداخلين إلى قوة العمل. إذ أن نمو قوة العمل الفلسطينية هو من بين الأسرع في العالم. وعلى هذا فإن تقليص معدل البطالة يتطلب نمواً اقتصادياً اكبر، لا بل وأسرع من النمو المرموق نسبياً الذي شهدته الاراضي الفلسطينية خلال السنوات الأربع.

على أن النمو الذي حدث جلب فوائد جمة: إذ من بين ال 108 ألاف عامل و موظف جديد كان هناك 99 ألف منها للعاملين لقاء اجر. وعلى الرغم من أن التشغيل ازداد بنسبة 13% نتيجة النمو الاقتصادي خلال الفترة (باستثناء الزيادة في التشغيل في إسرائيل والمستعمرات) فأن نمو عدد العاملين بأجر بلغ 30% في الضفة والقطاع. لا بل إن معدل نمو عدد العاملين بأجر في القطاع الخاص بلغ 39% في الاراضي الفلسطينية خلال الفترة. ولقد حدث هذا جزئياً بسبب انتقال عدد كبير من الأشخاص من العمل غير المأجور (في المؤسسات والورش العائلية) إلى العمل المأجور. هذا إلى جانب الانتقال من العمالة الجزئية إلى العمالة الكاملة في الضفة الغربية، وهو أمر مرحب به للغاية.

في مقابل هذه النتائج الإيجابية ظهر هناك نتائج سلبيه أيضاً. إذ انخفض متوسط الأجر اليومي الحقيقي في الاراضي الفلسطينية خلال الفترة بنسبة 11% (3% في الضفة الغربية وبما لا يقل عن 31% في قطاع غزة). هذا يعني أن المكاسب التي تحققت من النمو الاقتصادي تركزت في مجال زيادة التشغيل وحسب، إذ أن العمال لم يحصدوا مكاسب في زيادة أجورهم الحقيقية، بالرغم من التحسن الذي طرأ على إنتاجية العمل.

وهذه النزعة كانت على أوضح ما يكون في قطاع غزة. إذ أن حصة العمل من القيمة المضافة هبطت بمقدار النصف هناك خلال الفترة. لا بل أكثر من ذلك، اذ انخفضت تعويضات العاملين في القطاع بالرغم من الزيادة في عدد العاملين. بكلمات أخرى، إن كامل الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي في قطاع غزة خلال 2006–2010 ذهبت إلى الأفراد الذين لا تتحقق دخولهم من العمل. وهذه النتيجة تصح بشكل عام على الاقتصاد الفلسطيني ككل: إن مكاسب النمو الاقتصادي خلال الفترة توزعت بشكل متحيز لصالح أصحاب الدخول من غير العمل، أي الأفراد الذين يحصّلون الأرباح والفوائد والريوع.

توصلت الدراسة أيضاً إلى أن الفجوة في الأجور بين الجنسين تقلصت في بعض قطاعات الأجر المنخفض وتوسعت في واحد من قطاعات الأجر المرتفع. كما تبين أيضاً أن اللاجئين خسروا مقارنه بغير اللاجئين بالعلاقة مع التشغيل، على الرغم من أن اللاجئين المقيمين بالمخيمات حصدوا نتائج أفضل مقارنه باللاجئين بشكل عام. كما أن نسبة العاملين من بين الذكور في سن العمل ارتفعت في الضفة الغربية، ولكنها انخفضت في قطاع غزه، في حين أن النسبة عند الإناث هبطت في الضفة وظلت على حالها في القطاع.

خلصت الدراسة إلى عدد من التوصيات، من بينها ضرورة إعادة النظر بالسياسات التي يمكن أن تؤدي إلى زيادة اللامساواة في توزيع الدخل، مثل الحوافز الضريبية الممنوحة للشركات ذات الأرباح العالية. كما أوصت الدراسة، في النسخة الأولية منها, بضرورة البحث الجدي في موضوع فرض حد أدنى للأجور، وهو الأمر الذي أقرته السلطة الوطنية الفلسطينية في شهر تشرين الثاني 2012. هذا على الرغم من أن الجدل ما زال يدور حول عدالة وملائمة المستوى الذي تم وضع الحد الأدنى للأجور عليه. ولقد أوصت الدراسة ايضاً بأن يقوم الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بتجميع بيانات تدلل على تغيرات العمالة والأجور على مستوى المحافظات. إن الهدف من هذه التوصيات هو ضمان أن يحصل العمال على نصيبهم العادل من زيادة الناتج المحلي. ويتوجب وضع هدف أساسي يتمثل في ضمان أن يزداد الأجر الاسمي على ذات معدل

الزيادة في أسعار المستهلك (معدل التضخم) وذلك لضمان أن تحافظ القوة الشرائية للأجور على مستواها.

النمو في الناتج المحلي الإجمالي

1. ارتفع الناتج المحلي الإجمالي في الأراضي الفلسطينية المحتلة بنسبة 33.1٪ في العام 2010 مقارنه بالعام 2006 (وذلك بالأسعار الثابتة للدولار الأمريكي لعام 2004)، محققا بذلك معدل نمو سنوي قدره 7.4٪. وقد حقق الناتج المحلي الإجمالي في الضفة الغربية في عام 2010 ارتفاعا بمقدار 42.7٪ مقارنة بعام 2006، بمعدل نمو سنوي قدره 9.3٪ خلال السنوات الأربع. و في نفس الفترة، عانى الناتج المحلي الإجمالي في قطاع غزة من ركود كبير خلال السنوات الثلاث الأولى وشهد نمواً في السنة الأخيرة فقط. وبلغ المعدل التراكمي للنمو في قطاع غزة 11.9٪ خلال تلك الفترة.

2. ازداد الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد (متوسط الدخل) في الأراضي الفلسطينية (وذلك بالأسعار الثابتة للدولار) من 1,275 دولار في عام 2006 إلى 1,510 دولار في عام 2010، بزيادة قدرها 18٪. وتوزع هذا بين نمو في الضفة الغربية، من 1,460 إلى 1,867 دولار في الفترة نفسها (بزيادة قدرها 28٪). أما في قطاع غزة، فقد هبط بشكل حاد من 997 دولار في عام 2006 إلى 807 دولار في عام 2008، قبل أن يرتفع مرة أخرى إلى 980 دولار في عام 2010، أي أن صافي التغير خلال الفترة كاملة بلغ −2٪. على أن هذا الرقم لا يقيس الخسارة التراكمية في الإنتاج والدخل في قطاع غزة خلال فترة الركود الحاد من 2006−2008. وتجدر الإشارة إلى أن الناتج المحلي الإجمالي للفرد في الضفة الغربية في 2010 لم يصل بعد إلى المستوى الذي وصل إليه في عام 1999 (1,875 دولار)، أما في قطاع غزة، فقد بقي مستوى الدخل الفردي أدنى من المستوى الذي بلغه في عام 1998 بحوالي الربع (حيث بلغ حينها 1,336 دولار).

3. شهد قطاعان اثنان، من القطاعات الاقتصادية الرئيسية الست في الضفة الغربية، نمواً على نحو أسرع من نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ككل خلال السنوات الأربع، وبالتالي ازدادت مساهمتهما في الناتج المحلي الإجمالي. ارتفعت حصة قطاع النقل والتخزين والاتصالات في الناتج المحلي الإجمالي من 8.7٪ إلى 5.11٪، في حين ارتفعت مساهمة قطاع البناء من 7.3٪ إلى 10.3٪. في المقابل، انخفضت حصة الإنتاج الصناعي (التعدين، الصناعة التحويلية، الكهرباء والمياه) من 17.4٪ إلى 14.0٪. كما انخفضت حصة قطاع الخدمات والفروع الأخرى من 36.9٪ إلى 32.4٪. أما حصة قطاع الزراعة والصيد فقد بقيت عند مستوى 5.0٪. وأخيراً انخفضت حصة قطاع التجارة والفنادق والمطاعم بشكل طفيف من 10.6٪ إلى 10.1٪. أما في قطاع غزة، فقد ارتفعت حصة قطاع واحد فقط من القطاعات الستة بأكثر من نقطة مئوية واحدة، وهو قطاع الخدمات والفروع الأخرى (من 57.4٪ إلى 60.7٪). أما مساهمة القطاعات الخمس الأخرى في قطاع غزة فقد تغيرت بمعدل أقل من نقطة مئوية واحدة خلال الفترة.

النمو في العمالة

4. هل كان النمو الذي شهدته الاراضي الفلسطينية خلال 2006– 2010 نمواً كمياً لم يترافق وزيادة بالتشغيل أي "نمو دون تشغيل "jobless growth" كما يدعي البعض؟ للإجابة على هذا السؤال الجوهري يتوجب ملاحظة أمرين. أولاً ان عدد العاملين الفلسطينيين في عام 2010 ازداد بمقدار 108,000 عما كان عليه الحال في عام 2006. من ناحية أخرى، فإن معدل البطالة في الأراضي الفلسطينية بقي عند نفس المستوى (23.7٪) بين 2006 –2010.

5. ازداد عدد أفراد قوة العمل في الضفة الغربية بمعدل سنوي متوسط يبلغ 3.7% سنوياً خلال السنوات الأربع، أما التشغيل المحلي فقد ازداد بمعدل 3.1% بالمتوسط. اما في قطاع غزة فإن قوة العمل ازدادت بمعدل 4.7 مقابل زيادة في التشغيل بمعدل 3.4%. ونظراً لان الزيادة في قوة العمل أعلى من الزيادة في

التشغيل، فإن معدل البطالة كان لابد له ان يرتفع لولا زيادة التشغيل في إسرائيل والمستعمرات.

6. ارتفع عدد العاملين في الأراضي الفلسطينية بنسبة 17.0٪ (من 636,000 إلى 744,000 خلال 2006–2010). وتوزعت الزيادة بين 13.3 نقطة مئوية وفرها الاقتصاد الفلسطيني و3.7 نقطة مئوية وفرها العمل في إسرائيل والمستعمرات. وبلغ صافي عدد العاملين الجدد في الاقتصاد الفلسطيني حوالي 84,000 في الضفة الغربية و24 ألف في غزة. أما في إسرائيل والمستعمرات، فقد ارتفع عدد العمال الفلسطينيين هناك بمقدار 23,600.

7. أدى خلق الوظائف الجديدة في الضفة الغربية إلى خفض معدل البطالة من 18.8٪ إلى 17.2٪ بين 2006 و2010. ولم يكن هذا الانخفاض نتيجة للنمو في الاقتصاد الفلسطيني وحده، وإنما كان أيضاً نتيجة لزيادة العمل في إسرائيل والمستعمرات، التي وفرت 28.1٪ من العمال الجدد وجعلت معدل البطالة 3,5 نقطة مئوية أدنى مما كان سيكون عليه. إذ بدون فرص العمل هذه فإن معدل البطالة في الضفة الغربية كان سيصل إلى 20.4%.

8. بلغ النمو التراكمي في العمالة المدرة للدخل (أي مجموع العاملين بأجر+أرباب العمل+ العاملين لحسابهم) نحو 20 في المائة خلال الفترة 2006–2010 في الأراضي الفلسطينية. وكان النمو في الضفة الغربية وقطاع غزة متعادلاً.

9. بلغ النمو التراكمي في عدد العاملين بأجر حوالي 30٪ في الأراضي الفلسطينية المحتلة ككل وبمعدل نمو متساوي في الضفة الغربية وقطاع غزة. وكان النمو التراكمي للعاملين بأجر أعلى من النمو في إجمالي العمالة، وأعلى من النمو في العمالة المدرة للدخل. ويعود السبب في ذلك إلى تحول عدد كبير من الأشخاص العاملين بدون اجر في 2006 إلى عاملين بأجر في العام 2010.

10. بلغ النمو التراكمي في العمالة المدرة للدخل في القطاع الخاص في الأراضي الفلسطينية المحتلة ككل 38.5٪ خلال الفترة، باستثناء العمال في إسرائيل والمستعمرات. وبلغ النمو في هذا المؤشر حوالي 40٪ في الضفة الغربية خلال هذه الفترة، بينما بلغ في قطاع غزة 34٪. أما بالنسبة للتشغيل في القطاع العام، فقد كان نمو العمالة فيه بطيئا نسبياً: 21٪ في الأراضي الفلسطينية ككل (بواقع 16٪ في الضفة الغربية و27٪ في قطاع غزة).

11. ظهر هناك تحول من العمالة "الناقصة" (underemployed) إلى العمالة "التامة". إذ انخفضت حصة العمالة الناقصة كنسبة من العدد الكلي للعاملين في الضفة الغربية من 11.8٪ إلى 9.3٪ بين 2006 و2010 (من 55,000 إلى 51,000). في المقابل ارتفعت هذه النسبة في قطاع غزة من 7.1٪ إلى 9.3٪ (من 12,000 إلى 18,000). أما في الأراضي الفلسطينية ككل، فقد انخفضت النسبة من 10.5٪ إلى 9.3٪.

12. مع كل 1.0٪ من النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الأراضي الفلسطينية خلال فترة الدراسة ترافق نمو بنسبة 0.46٪ في العمالة بشكل عام ونمو بمقدار 0.62٪ في العمالة المدرة للدخل و0.93٪ في العمالة ذات الأجر في الاقتصاد الفلسطيني (وهذا لا يشمل العمل في إسرائيل والمستعمرات).ومع كل 1.0٪ من النمو السنوي في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الضفة الغربية ترافق نمو سنوي متوسط بنسبة 0.37٪ في العمالة و0.50٪ في العمالة المدرة للدخل و0.75٪ في العمالة ذات الأجر. أما بالنسبة لقطاع غزة، فقد كانت جميع أرقام المقارنة أكبر من واحد صحيح: كل 1.0٪ من النمو السنوي في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي قابله نمو سنوي متوسط بنسبة 1.18٪ في العمالة و1.58٪ في العمالة المدرة للدخل و2.34٪ في العمالة ذات الأجر.

13. حافظت نسبة العاملين في القطاع العام إلى مجموع العمالة في الاقتصاد (باستثناء العاملين في إسرائيل والمستعمرات) على حالها في الضفة الغربية (19%) في

الفترة. أما في قطاع غزة، فقد ارتفعت هذه النسبة من 42٪ في عام 2006 إلى 46٪ في عام 2010.

تحولات التشغيل حسب المجموعات السكانية

14. تستخدم الدراسة مؤشر "نسبة التشغيل" لدراسة تحولات التوظيف. ونسبة التشغيل تقيس نسبة العاملين في كل فئة أعمار سكانية، أي عدد العاملين في مجموعة سكانية معينة مقسوما على عدد الأفراد في سن العمل (أكبر من 15 سنة) في هذه المجموعة. على سبيل المثال إذا كانت النسبة تعادل 33.3٪، فهذا يعني أن كل شخص عامل يعيل ثلاثة أشخاص في سن العمل (نفسه بالإضافة إلى اثنين آخرين) بما يكسبه من دخل. ويتم حساب نسبة التشغيل بضرب نسبة المشاركة في قوة العمل بمعدل التشغيل[1]. حافظت نسبة التشغيل على ثباتها في الاقتصاد الفلسطيني خلال الفترة: 31,3٪ في عام 2006 و31.4٪ في عام 2010. وجاء هذا نتيجة للاتجاهات المتباينة في كل من الضفة وغزة: إذ ارتفعت النسبة في الضفة (من 35.6٪ إلى 36.2٪ خلال الفترة)، وانخفضت في القطاع (من 23.5٪ إلى 22.6٪). وتجدر الملاحظة أن مؤشر "نسبة التشغيل" في فلسطين هي الأقل في العالم، وعلى سبيل المقارنة، بلغت النسبة في العراق 34٪ وفي الأردن 36٪، وبلغت بالمتوسط في دول المينا 41٪.

15. ارتفعت نسبة التشغيل للذكور في الضفة الغربية من 55.7٪ إلى 58.0٪، وانخفضت بالنسبة للإناث من 14.7٪ إلى 13.8٪، مما يدل على نمو بطيء في عمل الإناث. في المقابل، انخفضت نسبة التوظيف للذكور في قطاع غزة من 40.9٪ إلى 39.6٪، وبالنسبة للمرأة بقيت النسبة ثابتة تقريبا (5.3٪ في عام 2010 و5.5٪ في عام 2006).

[1] معدل "التشغيل" هو العدد الإجمالي للأشخاص العاملين (بما في ذلك العمالة الناقصة) مقسوما على قوة العمل.

التطور حسب فئات الأعمار والنوع الاجتماعي:

16. استحوذ الذكور الذين تتراوح أعمارهم بين 35–44 سنة على النسبة الأكبر من الوظائف الجديدة في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة. في الضفة الغربية، ارتفعت نسبة تشغيل هؤلاء بمقدار 5.4 نقطة مئوية وفي قطاع غزة ارتفعت بمقدار 6.4 نقطة. ارتفعت أيضاً نسبة الذكور العاملين في الضفة الغربية في الفئة العمرية 45–54 بمقدار 3.7 نقطة، وشهدت نسبة التشغيل لفئات الذكور الأصغر والأكبر من الفئتين المذكورتين أعلاه اقل الزيادات (في الضفة الغربية) وأكثر الانخفاضات (في قطاع غزة). إذ انخفضت "نسبة تشغيل" ذكور الفئة العمرية 15–24 سنة في غزة إلى 13.2٪ فقط، بينما ارتفعت في الضفة الغربية إلى 35.2٪. وعلى ذلك فإن المنحنى الذي يصور توزع التشغيل على الفئات العمرية للذكور، والذي كان له شكل U مقلوبة في السابق، بات الآن أكثر ضيقاً واشد حده في الضفة والقطاع.

أما في أوساط الإناث، فان منحنى نسبة التشغيل بالعلاقة مع الأعمار شهد تحولاً خلال السنوات الأربع لصالح الأكبر سناً في الضفة الغربية على حساب الأصغر، والعكس بالعكس في قطاع غزة. في الضفة الغربية، كانت الإناث في عمر 45–55 هن الفئة العمرية الوحيدة التي زادت في أوساطها نسبة التشغيل. في قطاع غزة كان هناك إما انخفاض أو ثبات لكل الفئات العمرية ما عدا واحدة: فئة 25–34 سنة، التي زادت نسبة توظيفها من 8.3٪ إلى 9.6٪، وهي زيادة ملفتة للنظر في اقتصاد شبه مشلول، وربما تعود هذه الزيادة إلى النمو الذي حصل في قطاع الخدمات.

التطور حسب سنوات التعليم والنوع الاجتماعي:

17. انخفضت نسبة التشغيل في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة في أوساط الأكثر تعليما (الجامعيون والذين تلقوا تعليما أساسيا) والأقل تعليماً (المجموعة الصغيرة من كبار السن الذين لم يذهبوا للمدارس) في الضفة الغربية، ارتفع مؤشر نسبة التوظيف للمجموعات الوسطى الثلاث (أي الذين تلقوا تعليما من سنة إلى 12 سنة). وتم تسجيل أعلى ارتفاع في أوساط الذين تلقوا تعليما من 10–12 سنة. أما

في قطاع غزة، فقد كانت فئة الذين تلقوا 1–6 سنوات دراسية هي الفئة الوحيدة التي ارتفعت نسبة التشغيل لديها بمقدار طفيف 0.2 نقطة مئوية. اما أكثر الفئات تضررا فقد كانت فئة الذكور الذين تلقوا 7–9 سنوات من الدراسة، حيث انخفض المؤشر بنسبة 4.8 نقطة مئوية.

انخفضت نسبة التشغيل في أوساط الإناث لكل فئات التعليم في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة ما عدا النساء ذوات التعليم الجامعي في غزة، حيث حافظت هذه الفئة على نفس مستوى التوظيف. في الضفة الغربية بلغ هذا الانخفاض 2–3 نقطة مئوية في كافة مستويات التعليم، وحتى بالنسبة لذوات التعليم الجامعي، انخفضت النسبة من 31.4٪ إلى 30.0٪. ولكن، وبسبب ارتفاع نسبة تشغيل النساء ذوات التعليم الجامعي ونتيجة زيادة أعداد خريجات الجامعات، فان الانخفاض في نسبة تشغيل الإناث ككل كان قليلا في الضفة الغربية: من 14.7٪ إلى 13.8٪. أما في قطاع غزة، فان معظم الإناث المشتغلات هن من خريجات الجامعات، ولذلك فان نسبة التشغيل في أوساطهن (20.0٪ في عام 2006) لم يطرأ عليها تغير ملحوظ في عام 2010. وهذا يفسر السبب وراء الانخفاض المحدود في نسبة تشغيل الإناث ككل في غزة (من 5.5٪ في عام 2006 إلى 5.3٪ في عام 2010).

18. عند مقارنة تطور العمالة بين اللاجئين وغير اللاجئين، استخدمت الدراسة بيانات العام 2007 عوضاً عن العام 2006، وذلك لأن عام 2007 كان الأول الذي نشر فيه الجهاز المركزي للإحصاء بيانات عن وضع القوى العاملة في أوساط اللاجئين. انخفض معدل التشغيل الإجمالي في أوساط اللاجئين من 29.9٪ الى 27.3٪. أحد الأسباب وراء ذلك أن غالبية اللاجئين يعيشون في قطاع غزة، حيث ازدادت العمالة بمعدل اقل بكثير من معدل نمو السكان في سن العمل. والسبب الآخر أن نسبة تشغيل اللاجئين في الضفة الغربية انخفضت بالقيمة المطلقة (من 34.9٪ إلى 33.3٪) كما انخفضت بالنسبة لغير اللاجئين. ومع ذلك، فان نسبة تشغيل لاجئي الضفة الغربية الذين يعيشون في المخيمات ارتفعت (من 30.7٪ إلى

31.2٪)، مما يعني أن انخفاض نسبة التشغيل كان محصوراً فقط في أوساط اللاجئين الذي يقطنون خارج المخيمات.

التغيرات في الأجور

19. انخفض متوسط الأجر الحقيقي اليومي في الاقتصاد الفلسطيني (باستثناء اجر العمل في إسرائيل والمستعمرات) بمقدار 11.4٪ بين 2006 و2010. وجاء هذا نتيجة زيادة الأجر اليومي الاسمي المتوسط بنسبة 5.7٪ (من 73.7 إلى 77.9 شيكل) في حين بلغ معدل التضخم التراكمي 19.3٪. هذا التغير على مستوى الاقتصاد ككل يخفي التباين الكبير بين الضفة الغربية وقطاع غزة. إذ ارتفع متوسط الأجر اليومي الاسمي في الضفة الغربية بمقدار 12.2٪ في الضفة الغربية (من 76.5 شيكل إلى 85.8 شيكل). ومع تضخم بلغت نسبته 16.0٪، فإن هذا يعني أن متوسط الأجر اليومي الحقيقي انخفض بنسبة 3.3٪. أما في قطاع غزة، فقد انخفض متوسط الأجر اليومي الاسمي بمقدار 15.7٪ (من 69.0 شيكل إلى 58.2 شيكل). ومع تضخم تراكمي مقداره 22.9٪، فإن هذا يعني ان متوسط الأجر اليومي الحقيقي انخفض بنسبة 31.4٪.

20. ارتفعت فاتورة الأجور الحقيقية في الاقتصاد الفلسطيني (أجور جميع العاملين في القطاعين العام والخاص ما عدا العاملين في إسرائيل والمستوطنات) بنسبة 11.7٪ فقط خلال الفترة. وجاء هذا نتيجة ثلاثة عوامل: زيادة في الوظائف مدفوعة الأجر (بحوالي 30٪) وانخفاض في متوسط عدد أيام العمل في الشهر(3.4%)، وانخفاض في متوسط الأجر الحقيقي اليومي (11.4%). ولو ظلت الأجور الحقيقية وأيام العمل على حالها لأدت الزيادة التي مقدارها 30٪ في العمل مدفوع الأجر إلى زيادة مماثلة في فاتورة الأجور. إن ارتفاع فاتورة الأجور بنسبة 12٪ فقط، في حين ازداد الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 33%، يعني ان حصة العمل من القيمة المضافة انخفضت. ويجدر الانتباه إلى التباين هنا أيضاً بين الضفة والقطاع. اذ ارتفعت فاتورة الأجور بنسبة 22٪ في الضفة في حين انخفضت بمعدل 13٪ في قطاع غزة.

21. تشير البيانات ان حصة تعويضات العاملين، في المؤسسات المدرجة في المسوح الاقتصادية، من القيمة المضافة في الضفة الغربية انخفضت من 25.6٪ في عام 2007 إلى 23.5٪ في عام 2010. وانخفضت الحصة في قطاع غزة بشكل حاد من 28.2٪ في عام 2007 إلى 15.0٪ في عام 2010.

22. عند الحديث عن التغير في متوسط الأجر لجميع العاملين بأجر، لا بد أن ننتبه إلى ما يسمى "اثر التعويض": ان حركة متوسط الأجر قد تخفي زيادة في أجور ورواتب بعض العمال (الموظفين قديماً مثلاً) وانخفاض في أجور ورواتب عمال آخرين(الموظفين حديثاً). إن البيانات المتاحة لا تسمح لنا بعمل حسابات دقيقة عن الزيادات المحتملة. ومع ذلك، فإن الحسابات التي أجريناها تشير، على سبيل المثال، إلى أنه إذا حصل العاملون السابقون على زيادة اسمية في اجورهم بمقدار 16٪ في المتوسط في 2010، فان العمال الجدد سيحصلون على ذات الأجر الأسمى الذي كان العمال الموظفون يحصلون عليه في 2006. وإذا حصل السابقون على زيادة اسمية بمقدار 20٪ في المتوسط، فان الجدد سيحصلون على 87% من الأجر الذي كان القدماء يحصلون عليه في 2006. الحالة الأخيرة تعني أن العمال السابقين حصلوا على زيادة في أجورهم الحقيقة بمقدار 4٪ خلال الفترة (انظر الملحق 1 والقسم 5.7 لمزيد من التفاصيل).

23. تقدم الدراسة أيضاً عرضاً لتحولات الأجور الحقيقة في المحافظات الفلسطينية المختلفة. وتم التوصل إلى هذا عبر تعديل الأجور الاسمية بمعدل التضخم في فهرس أسعار الاستهلاك في كل من الضفة والقطاع وذلك بسبب عدم توفر معلومات عن معدلات التضخم على مستوى المحافظات. شهدت محافظات طولكرم وأريحا /الأغوار وقلقيلية ورام الله/البيرة وبيت لحم زيادات في الأجور الاسمية أعلى من المحافظات الأخرى. في قطاع غزة، عانت جميع المحافظات انخفاضا في الأجور، ولكن الأكثر تضررا كانت مدينتا دير البلح وخانيونس، بانخفاض بلغ 36٪ في متوسط الأجر الحقيقي اليومي.

التغيرات في دخل العاملين حسب المجموعة السكانية والقطاع

24. شهدت أجور الإناث بعض المكاسب مقارنة بأجور الرجال خلال فترة الدراسة. تمثل أحد هذه المكاسب في انخفاض نسبة النساء العاملات بدون أجر (من 26٪ إلى 19٪ في الاراضي الفلسطينية)، مع انخفاض حاد جداً في قطاع غزة (من 21٪ إلى 3٪ من مجموع النساء العاملات).

ولفهم التغيرات في مستويات أجور الإناث من المهم أن نلاحظ أن الغالبية العظمى من النساء العاملات بأجر يعملن في قطاع الخدمات (100٪ تقريباً في قطاع غزة والغالبية في الضفة الغربية). وهذا القطاع هو الوحيد الذي يتقارب فيه متوسط الأجر بالساعة للرجال والنساء (12.4 شيكل للنساء مقابل 12.2 للرجال في عام 2006). وبحلول عام 2010 انخفض الأجر النسبي للإناث في هذا القطاع إلى 12.0 شيكلا في الساعة مقابل 12.5 للرجال، أي أن اجر الإناث الذي كان يعادل 103% من اجر الذكور في 2006 انخفض في 2010 إلى 98%.[2]

وعلى عكس الحال في قطاع الخدمات كانت فجوة الأجور بين الجنسين كبيرة في ثلاثة أنشطة اقتصادية رئيسية أخرى. ولقد تقلصت هذه الفجوة بشكل ملحوظ في قطاعين (الزراعة والتجارة والفنادق والمطاعم) خلال الفترة، واتسعت قليلا في القطاع الثالث (التعدين والمحاجر والصناعة التحويلية). كان أجر الساعة للمرأة العاملة في الزراعة في عام 2006 من أقل الأجور (4.4 شيكل) أو نحو 81٪ من أجر الرجل، إلا أنه ارتفع إلى 86٪ في عام 2010. في قطاع التصنيع، كانت النساء تتلقى 5.3 شيكل للساعة الواحدة في عام 2006 (58٪ من أجور الرجال) وهذه النسبة تراجعت إلى 56٪ في عام 2010. في قطاع التجارة، كانت النساء تتلقى 5.8 شيكل للساعة الواحدة في عام 2006 (62٪ من أجور الرجال) وهذه النسبة ارتفعت بشكل ملحوظ إلى 82٪ في عام 2010. وبشكل عام، انخفضت أجور كل من الرجال والنساء من حيث القيمة الحقيقية ولكن متوسط أجر المرأة الحقيقي انخفض بشكل اكبر، وذلك بسبب تراجع أجر ساعة عمل الإناث في قطاع

[2] لا نستطيع من البيانات المتوفرة معرفة ما اذا كان هذا بتأثير التبدل في سنوات الخبرة او سنوات التعليم بين الذكور والإناث.

الخدمات. جدير بالذكر ان هذه الأرقام تغطي الأراضي الفلسطينية ككل اذ لا تتوفر بيانات خاصة بالضفة والقطاع.

25. انخفضت حصة العمالة من القيمة المضافة في ثلاثة قطاعات (الصناعة؛ الخدمات؛ والنقل والتخزين والاتصالات) من أصل خمسة قطاعات رئيسية، في الضفة الغربية. الا انها ارتفعت قليلا في قطاع التجارة الداخلية وازدادت بشكل كبير في قطاع البناء. اما حصة العمالة من القيمة المضافة في قطاع غزة فقد انخفضت في جميع القطاعات ما عدا قطاع البناء الذي شهد ارتفاعا ضئيلا. وكان أكثر القطاعات تضرراً في غزة قطاع التجارة الداخلية (حيث انخفضت حصة العمالة فيه من19.2٪ إلى 5.9٪) وقطاع الصناعة الذي انخفضت حصة العمالة فيه من 26.3٪ إلى 12.7٪.

26. تظهر بيانات المسوح الاقتصادية أن حصة العمل من القيمة المضافة في القطاعات الاقتصادية التي شهدت نموا أعلى من المتوسط خلال 2006–2010 نزعت إلى الانخفاض، بينما ازدادت في القطاعات ذات النمو الأقل من المتوسط. ومن ابرز الأمثلة على ذلك قطاع "البريد والاتصالات"، الذي ازدادت القيمة المضافة الإجمالية فيه من 242 مليون دولار في عام 2007 إلى 604 مليون دولار في عام 2010 بالأسعار الجارية، في ذات الوقت الذي انخفضت فيه حصة تعويضات العاملين من 25٪ إلى 11٪ من إجمالي القيمة المضافة.